

الاستثمار في زراعة الأسر صاحبة الحيازات الصغيرة من أجل الأمن الغذائي والتغذية في العالم



©IFAD/Marco Salustro

مقدمة

تكتسي الزراعة أهمية استراتيجية بالنسبة لإطار التنمية لما بعد عام 2015. ذلك أنها صاحبة عمل رئيسية¹ ومن محركات النمو الاقتصادي، فضلاً عن كونها المجال الذي له أكبر أثر على الحد من الفقر² والزراعة من المستخدمين الرئيسيين للموارد الطبيعية – الأراضي والتربة والمياه ضمن غيرها – وتوفر مجموعة متنوعة من خدمات النظم الإيكولوجية³. وهي أيضاً من المتسببين الرئيسيين في انبعاثات غازات الدفيئة، إلا أن لديها قدرة كبيرة على حجز الكربون. وأخيراً، فهي القطاع الذي يعتمد عليه بشكل أساسي الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

وفي السنوات المقبلة، سوف تتطلب الزراعة تغيرات عميقة لأداء وظائفها المتعددة نظراً للظروف البيئية الأكثر قسوة والتحول الديموغرافي والسوقية⁴. وستكون زراعة الأسر صاحبة الحيازات الصغيرة، أو زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، في قلب هذه التغيرات. وبالفعل، تغذي المزارع الأسرية الصغيرة الآن ما يصل إلى 80 في المائة من السكان في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وتدير حصة كبيرة من الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، وتدعم سبل عيش ما بين 2 و2.5 مليار شخص⁵ كل هذا على الرغم من القيود الكبيرة في الحصول على الأصول الإنتاجية والتمويل والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق. وتغتنم العديد من المزارع الأسرية الصغيرة الفرص لتصبح مشروعات حيوية عن طريق تلبية احتياجات الأسواق الدينامية الجديدة، والاستفادة من المزايا المتصلة بحجمها واستخدام العمالة الأسرية، والجمع بين هذه المزايا وكفاءات الحجم من خلال العمل الجماعي. وأصبحت المزارع الصغيرة الأخرى صغيرة جداً، وغير متصلة بشكل جيد بالأسواق، أو منظمة بطريقة سيئة للغاية لا تسمح لها بأن تكون مجدية اقتصادياً.

وعلى الرغم من أنه ستكون هناك مجموعة متنوعة من مسارات التنمية داخل مجال الزراعة وحولها، فإن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في أجزاء كثيرة من العالم يمكن أن تساهم أكثر بكثير بما تساهم به الآن في تحقيق النمو واستحداث فرص العمل، وتنفيذ خطة

1 يعتمد أربعون في المائة من سكان العالم في سبل عيشهم على قطاع الأغذية والزراعة، وفقاً لأرقام منظمة الأغذية والزراعة الواردة في تقرير الأونكتاد (2013). Trade and Environment Review 2013. Wake up before it is too late. Make agriculture truly sustainable now for food security in a changing climate. جنيف: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

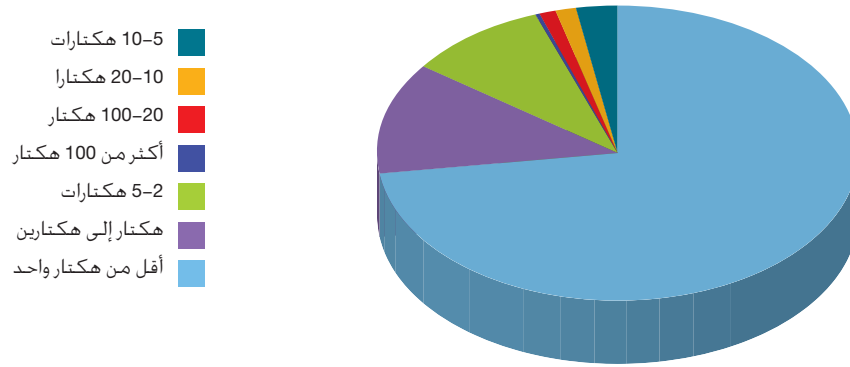
2 منظمة الأغذية والزراعة (2012). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2012. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

3 "الزراعة المستدامة". موجز صادر عن فريق الدعم التقني إلى الفريق العامل المفتوح (مايو/أيار 2013). انظر <http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1802stissuesagriculture.pdf>

4 الرؤية الاستراتيجية للصندوق حتى عام 2015. انظر <https://webapps.ifad.org/members/repl/9/2/docs/REPL-IX-2-R-2.pdf>

5 الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2013). أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والبيئة. روما.

الشكل 1 توزيع الحيازات الزراعية حسب الحجم في 81 بلدا، التعداد العالمي للزراعة المنظمة الأغذية والزراعة



المصدر: فريق الخبراء الرفيع المستوى (2013).

البيئة وتغير المناخ، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ومن المحتمل للغاية أن تؤدي الفرص الجديدة في الأسواق وارتفاع أسعار السلع الزراعية إلى إعادة إحياء هذا القطاع. غير أن هناك حاجة إلى سياسات واستثمارات مناسبة لتحقيق التوازن بين النمو في الإنتاجية والاستدامة والربحية، ورفع دور قطاع الأعمال من خلال شراكات فعالة وملتزمة، وتمكين المزارعين من الدخول في الأسواق بشروط عادلة. ويمكن للخطة العالمية للتنمية لما بعد عام 2015 أن تشجع التقدم عن طريق الاعتراف بدور هذا القطاع ووضع أهداف طموحة له، بدءاً من تلك المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

التحديات الرئيسية

تستأثر المزارع الأسرية الصغيرة بالجزء الأكبر من القطاع الزراعي، نظراً لأنها تشكل أغلبية المزارع في جميع أنحاء العالم؛ وتشير التقديرات إلى أن مساحة 85 في المائة من المزارع في جميع أنحاء العالم أقل من هكتارين⁶ وفي آسيا، فإن جميع المزارع تقريباً هي مزارع أسرية صغيرة؛ وفي أفريقيا، فهي تمثل الأغلبية العظمى؛ وفي أمريكا اللاتينية، فإن الوضع يختلف من بلد إلى آخر. كما أن مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة موجودة على نطاق واسع في العديد من الاقتصادات الصناعية.

ويعيش ما يقرب من ثلاثة أرباع الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع في المناطق الريفية من البلدان النامية، ويعتمد معظم سكان الريف الفقراء في سبل عيشهم على الزراعة. غير أن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لا تعادل الفقر. وحسب قاعدة المزارع الصغيرة من حيث الأصول، وقدرتها على الوصول إلى الأسواق وخدماتها وعوامل أخرى، فإنها يمكن أن تكون فعالة جداً من حيث توليد مستويات كافية من المخرجات والدخل. وبالتالي يمكن لقطعة أرض صغيرة أو عدد قليل من الحيوانات دعم مشروعات مجدية، أو العمل بمثابة شبكة أمان أو مصدر للأغذية للاستهلاك المنزلي⁷. ونادراً ما تكون الأصول والوصول إلى الخدمات والأسواق ما تكون مجرد دالة للحجم، فهي تتأثر أيضاً بعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية. وهكذا، على سبيل المثال، تؤدي المعايير الجنسانية في كثير من الأحيان إلى حصول المزارعات على أصول وخدمات أقل وتقل إمكانية وصولهن إلى الأسواق مقارنة بنظرائهن من الذكور، وبالتالي انخفاض إنتاجيتهن ودخلهن⁸. وفي العديد من السياقات، يمكن للمساواة في الحصول على الأصول والفرص أن تعزز الإنتاجية بشكل كبير في هذا القطاع. ويصدق ذلك بصفة خاصة إذا تم الجمع بين الكفاءات الإنتاجية المتعلقة بالحجم الصغير واستخدام العمالة الأسرية وبين كفاءات الحجم من حيث الحصول على المدخلات والوصول إلى الأسواق من خلال العمل الجماعي للمزارعين.

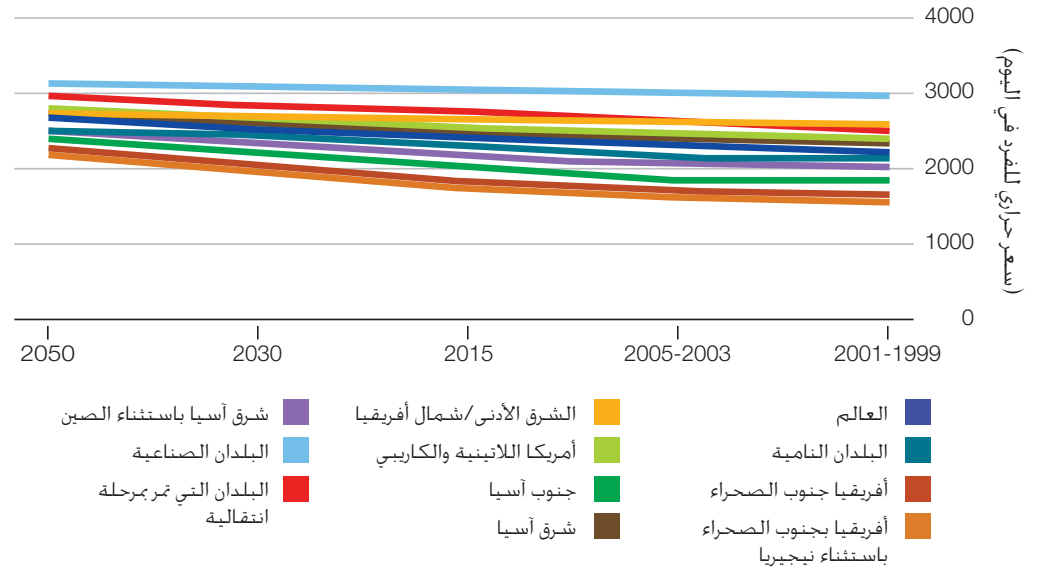
وفي المستقبل، يتوقع المحللون زيادة تنوع مسارات التنمية في قطاع زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي بعض المناطق التي تتوافر فيها الهبات الزراعية والإيكولوجية، ويسهل فيها الوصول إلى الأسواق وبكلفة أقل، يمكن أن تكون هناك فرص لأعداد كبيرة من المزارع الأسرية الصغيرة لزيادة إنتاجيتها وربحياتها من خلال روابط أفضل بالأسواق وسلاسل التوريد الحديثة. وقد لوحظ تقدم في هذا الصدد في آسيا وأمريكا اللاتينية، فضلاً عن بعض أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك في العديد من البلدان الصناعية. وفي المناطق الأخرى، التي يؤدي فيها النمو الديموغرافي أو التدهور البيئي إلى عدم جدوى المزارع الصغيرة، أو التي تؤدي فيها القطاعات

6 فريق الخبراء الرفيع المستوى (2013) الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الأمن الغذائي. تقرير صادر عن فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما.

7 الصندوق (2011)، تقرير الفقر الريفي لعام 2011، روما.

8 منظمة الأغذية والزراعة (2011)، حالة الأغذية والزراعة في الفترة 2010-2011، المرأة في الزراعة، روما؛ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وانظر أيضاً الموجز السياساتي رقم 2 للصندوق لما بعد عام 2015، خطة تمكين من أجل سبل العيش الريفية.

الشكل 2 الزيادة المتوقعة في استهلاك الفرد من الأغذية حتى عام 2050



المصدر: الصندوق (2013)، أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي والبيئة، روما.

الحضرية وغير الزراعية إلى استحداث فرص خارج قطاع الزراعة، فمن المرجح أن تؤدي سبل العيش البديلة دورا قياديا في الحد من الفقر الريفي وتتيح فرصا للاندماج الزراعي. وقد لوحظ ذلك بالفعل في أجزاء كثيرة من آسيا وأمريكا اللاتينية.

ويعتبر الطلب المتزايد على الأغذية المرتبط بالنمو الاقتصادي والتحضر عاملا رئيسيا يقود التنوع الحالي لمسارات التنمية في قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة.⁹ كما أن الطلب المتزايد على الوقود الزراعي والسلع والخدمات الزراعية الأخرى - بما في ذلك حيز الكربون والخدمات البيئية الأخرى - من العوامل المؤثرة أيضا. ويمكن أن تؤدي زيادة الانتباه إلى النواتج الغذائية إلى توليد أنواع جديدة من الطلب على القطاع الزراعي، مما يضغط عليه ليكون قطاعا أكثر "مراعاة للتغذية".¹⁰ ويمكن أن يؤدي الطلب المتزايد على السلع الأساسية الزراعية والضغط الذي ترفعه أسعارها بالإضافة إلى زيادة تكامل سلاسل التوريد الزراعية إلى دفع الاستثمار وزيادة الإنتاجية والدخل. غير أن محدودية الأصول، والاستبعاد الاجتماعي، وارتفاع تكاليف الدخول في الأسواق الأكثر ربحية تؤدي إلى خطر تهميش المزارع الأسرية الصغيرة، بما في ذلك العديد من التي تريد أن تصبح مشروعات صغيرة ناجحة والتي لديها القدرة على ذلك. وعلى المدى القصير، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الأغذية إلى آثار سلبية على الأمن الغذائي للمزارعين الذين هم مشتركون صافون للأغذية. وبالتالي فإن الإنتاج الموجه نحو الاستهلاك الذاتي من حدائق الخضروات المنزلية والماشية الصغيرة (اللتان عادة ما تديرهما المرأة الريفية) قد يظل هاما على المدى القصير في المزارع الأسرية الصغيرة. غير أنه في نهاية المطاف، يمكن ضمان الحصول على أغذية مغذية متنوعة للمستهلكين الريفيين عندما تتطور الأسواق المحلية وتعتمد على قطاع زراعة مزدهر.

ويبدأ تحسين تغذية أصحاب الحيازات الصغيرة بالاعتراف بأن الأسر الزراعية من المنتجين والمستهلكين على حد سواء. ويتطلب ربط الزراعة بالتغذية لهذه الأسر استثمارات مراعية للتغذية تزيد الدخل وتنوع أيضا الإنتاج الغذائي وتوافره. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تعزيز إنتاج الفواكه والخضروات وتربية الحيوانات الصغيرة وإنتاج المحاصيل المقاومة بيولوجيا أو ذات القيمة الغذائية العالية غير المستغلة. ومن المهم أيضا لأصحاب الحيازات الصغيرة هي الاستثمارات التي تجعل نظم التسويق أكثر كفاءة، عن طريق تحسين النقل والحد من الإهدار على سبيل المثال، وأكثر حفاظا على المغذيات. ويمكن لهذه الاستثمارات أن تخفض الأسعار النسبية للسلع وتعزز قيمتها التغذوية، مما يؤدي إلى رفع الطلب، وزيادة الدخل، وتحسين الوجبات الغذائية للأسر صاحبة الحيازات الصغيرة. كما ينبغي الاعتراف بأصحاب الحيازات الصغيرة بوصفهم حراس التنوع البيولوجي، الذين ينتجون المحاصيل والأسمدة والحيوانات التقليدية المفيدة تغذويا والمهملة في كثير من الأحيان.

9 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة الأغذية والزراعة (2013)، الأفاق الزراعية في الفترة 2013-2022، باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

10 الاستثمارات المراعية للتغذية في الزراعة هي تلك التي تأخذ تصميمها وتنفيذها في الاعتبار الآثار على التغذية، وبالتالي يكون لها أثر إيجابي على نواتج التغذية حتى عندما لا تكون التغذية هي الهدف الرئيسي.



© IFAD/GMB Akash

وتكون العوامل الكامنة وراء الفقر الريفي والتهميش في البلدان النامية في كثير من الأحيان هي أيضا القيود الرئيسية التي تعترض القدرة الاستثمارية للمزارع الصغيرة. وتشتمل هذه العوامل على: محدودية أو عدم استقرار السيطرة على الأصول الإنتاجية؛ وتكون النساء في وضع غير موافق في كل مكان تقريبا من حيث الوصول الآمن إلى الأراضي والسيطرة عليها؛¹¹ وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية؛ وضعف إمكانية الحصول على التمويل والمداخلات والمعرفة والتكنولوجيا؛ ومحدودية الوصول إلى البنية التحتية؛ وضعف رأس المال البشري والاجتماعي. ولذلك، من أجل أن يلبي المزارعون الطلب المتزايد على الأغذية والمنتجات والخدمات الزراعية الأخرى، سيكون مطلبهم الأول هو قاعدة أصول آمنة ومنتجة. كما أنهم بحاجة إلى أن يكون بوسعهم الاعتماد على نظم تعمل بشكل جيد للبحث والتطوير والإرشاد والتدريب والمعلومات. وعلاوة على ذلك، فإنهم يحتاجون كمسألة مهمة للغاية أن يحصلوا على رأس المال ومجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك المدخرات والائتمان والتأمين والتحويلات. ومن المهم أيضا للمزارعين التنظيم من أجل تجميع المنتجات وتخفيض التكاليف، والحصول على المدخلات، وتعزيز قوتهم في السوق.¹²

وكثير من المتطلبات التي يحتاج المزارعون إليها للاستجابة للطلب المتزايد على الأغذية والمنتجات والخدمات الزراعية الأخرى يتطلب استثمارات القطاع الخاص، التي تعتمد على القرارات التي يتخذها ملايين من المشغلين في القطاع الخاص، بدءا من المزارعين أنفسهم. غير أنه من الأهمية بمكان أن تكون هناك بيئة مؤسسية وسياساتية مواتية تحدد وتحمي مستحققات المشغلين في القطاع، وتحدد الحوافز والضمانات للاستثمارات المسؤولة، وتضمن توفير السلع العامة، وتعزز التسيير الرشيد.

11 منظمة الأغذية والزراعة (2011). حالة الأغذية والزراعة في الفترة 2010-2011. المرجع السابق.

12 الموجز السياسي رقم 2 للصندوق لما بعد عام 2015. خطة تمكين من أجل سبل العيش الريفية.

الهند - إدماج التدخلات الزراعية في ولاية ماهاراشترا

من خلال شراكة مع FieldFresh Foods Pvt. Ltd. وهي شركة أعمال زراعية تقوم بتصدير الخضراوات الطازجة، يقوم المزارعون في إطار مشروع إدماج التدخلات الزراعية في ولاية ماهاراشترا بتوريد الذرة الصغيرة لسلاسل محلات السوبر ماركت الكبرى في المملكة المتحدة. ويربط المشروع الممول من الصندوق عددا كبيرا من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالسوق العالمية للمنتجات عالية القيمة. وتوفر شركة FieldFresh Foods الرابط بالأسواق الخارجية ولديها القدرة والبنية التحتية لتزويد المزارعين بدعم وثيق من خلال ترتيب زراعة تعاقدية. ويستهدف المشروع جعل المزارعين أكثر جاذبية لمشغلين مثل شركة FieldFresh Foods من خلال الاستثمار في بناء القدرات وتحسين البنية التحتية لتقليل وقت النقل وتكاليفه. ويستفيد المصدر أيضا من الشراكة من حيث منتجات ذات جودة أعلى من المزارعين وإمدادات أكثر استقرارا. ما يزيد من قيمة الشركة نفسها في السوق كمورد لمحلات السوبر ماركت في المملكة المتحدة.

ودور مشروع الصندوق هو أن يعمل بمثابة ميسر لتحقيق التقارب بين الشركة والمزارعين من خلال دعوة شركة FieldFresh Foods للعمل مع مجموعة من المزارعين يحشدتهم المشروع. وقامت شركة FieldFresh Foods بتدريب الموظفين الميدانيين للوكالة المنفذة الشريكة (منظمة غير حكومية محلية) لمشروع التقارب بين التدخلات الزراعية في ولاية ماهاراشترا لدعم المزارعين. ودعم المشورة التي قدمها موظفو شركة FieldFresh Foods. ويوفر هذا المشروع أيضا إعانة لنقل الذرة الصغيرة من الحقل إلى مستودع التعبئة.

وتستثمر شركة FieldFresh Foods في سلسلة القيمة عن طريق تدريب المزارعين على كيفية الوفاء بالمعايير الدولية للإنتاج من خلال تقديم ورقات مواصفات المحاصيل وحرية الحصول على مجموعة واسعة النطاق من الخدمات الإدارية والتقنية والإرشادية. كما توفر الشركة البذور المهجنة للذرة الصغيرة وتسهل تجهيز وتعبئة وتغليف الذرة الصغيرة.

وعملت الحكومة كمستثمر مشارك في تحسين البنية التحتية من الحقل إلى مستودع التعبئة التابع لشركة FieldFresh Foods. ووفرت أيضا، عن طريق برامج حكومية أخرى، إعانات للبذور ومعدات الري بالتنقيط، مما جعل الاستثمار في إنتاج الذرة الصغيرة أكثر جاذبية للمزارعين.

المصدر: الصندوق (2013) الصندوق والشراكات بين القطاعين العام والخاص: جُارب من مشروعات مختارة. روما

نقاط الدخول والنهج لخطّة سياساتية

إن نقطة الدخول الرئيسية لخطّة السياسات هي تهيئة الظروف المواتية لازدهار القدرات الاستثمارية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق إزالة القيود التي تعترض هذه القدرات حتى يتمكنوا من الاستجابة للحوافز المتعلقة بالطلب المتزايد وارتفاع الأسعار. والخبر السار هو أنه ينظر إلى التغلب على هذه القيود بشكل متزايد باعتباره استثمارا سليما من قبل العديد من الجهات الفاعلة العامة والخاصة. وأعطت العديد من الحكومات أولوية كبيرة للأمن الغذائي والتغذية في سياساتها واستثماراتها العامة في السنوات الأخيرة، والتي تتضمن أحكاما لإطلاق إمكانات المزارع الأسرية الصغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من شركات الأعمال تتعامل مع المزارعين وتشارك في الاستثمار في قاعدة أصولهم وقدراتهم وتنظيمهم وحصولهم على التمويل، مما يؤدي بالتالي إلى المساهمة في التغلب على بعض القيود الرئيسية التي تواجه المزارعين كموردين في سلاسل التوريد الغذائية المعاصرة. وهناك العديد من الابتكارات في مجالات التمويل الزراعي والريفي وخدمات الإرشاد وتنمية المهارات، والتي تنخرط فيها أجزاء مختلفة من القطاع الخاص. وقد شهد قطاع التمويل الريفي، على وجه الخصوص، العديد من الابتكارات الناشئة على وجه التحديد من زيادة انخراط قطاع الأعمال مع المزارعين وصغار المشغلين الآخرين، على سبيل المثال، من خلال تمويل سلسلة القيمة. وتطلعا إلى الأمام، فإن التحدي الذي يواجه صناع السياسات والجهات الفاعلة في مجال التنمية هو تسهيل ودعم وتنظيم هذه العمليات لضمان أثر إيجابي.

وفي الممارسة العملية، فإن تنوع زراعة الحيازات أصحاب الصغيرة والسياقات التي تعمل فيها تجعل من الصعب تحديد مخططات لصانعي السياسات. ويتعين أن تتطور حلول مناسبة من عمليات شاملة تُمثل فيها أصوات المزارعين - النساء والرجال على حد سواء - تمثيلا جيدا.



©IFAD/Pablo Corral Vega

ويمكن استخلاص بعض الدروس العامة من تجربة بلدان مثل الصين والبرازيل وغانا وفيت نام، والتي نمت اقتصاداتها وانخفض فيها الفقر والجوع من خلال الزراعة. وتبين هذه التجربة أهمية وجود بيئة مواتية للاستثمار، مع جملة أمور من بينها حقوق مستقرة للملكية والتسيير الرشيد وسيادة القانون وإنفاذ العقود والشفافية وإمكانية التنبؤ بالقرارات العامة والأسواق العاملة بشكل جيد والسياسات التجارية التي لا تفرض أعباء على القطاع. وتبين هذه التجربة أيضاً أهمية الاستثمار العام في البنية التحتية والتعليم والبحث والتطوير في مجال الزراعة. وفي كثير من الأحيان، كان التركيز على زيادة الإنتاجية لضمان أسعار منخفضة نسبياً للأغذية هو الذي يوجه خيارات السياسات، ولكن أصبحت الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة البيئية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على نحو متزايد جزءاً من جدول الأعمال العام. وفي المستقبل، من المرجح أن تحتل الاعتبارات المتعلقة بالأثر التغذوي مكانة بارزة في السياسة العامة، وبالتالي ستؤثر على بيئة تطوير زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وسلاسل القيمة ذات الصلة.

وكانت إعادة تحديد دور القطاع العام في الزراعة في السنوات الأخيرة موضع النقاش حول كيف يمكن للسياسات والاستثمارات العامة أن تحفز الاستثمارات الخاصة وتضمن أن تساهم بطريقة متوازنة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والحد من الفقر، والاستدامة البيئية. وعموماً، هناك توافق في الآراء على الحاجة إلى أن يواصل القطاع العام تهيئة بيئة مواتية للاستثمارات الخاصة من خلال مؤسسات مستقرة وتعمل بشكل جيد، على سبيل المثال لنظم حيازة الأراضي وبصورة أعم لحقوق الملكية والعقود ولوائح السوق، وللتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، على القطاع العام أيضاً أن يواصل تقديم السلع العامة الأساسية ذات العوائد المرتفعة، ولا سيما تلك المتعلقة بالبحث والتطوير العام، لاستكمال الاستثمارات الخاصة في هذا المجال.¹³ وتشدد بعض المصادر على الحاجة إلى حزم سياساتية متكاملة تدعم مباشرة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار.¹⁴ وفي معظم الحالات، يتم التأكيد على مبدأ الميزة النسبية، حيث يُفترض أن توفير وتشغيل الخدمات المالية أو توريد المدخلات الزراعية، اللذين يتسمان بأهمية حاسمة لتنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، يتم بشكل أفضل عن طريق قطاع خاص لديه القدرة ويتسم بالكفاءة.

13 انظر منظمة الأغذية والزراعة (2012). حالة الأغذية والزراعة لعام 2012. المرجع السابق، و S. Wiggins et al. (2013). "Agricultural development policy: a contemporary agenda." Background paper for GIZ. London: Overseas Development Institute.

14 فريق الخبراء الرفيع المستوى (2013). الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل الأمن الغذائي. المرجع السابق.

وتشدد العديد من المصادر على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمكين القطاعات المختلفة من أن تؤدي دورا على أساس مزاياها النسبية. وفي الممارسة العملية، هناك نهج شراكات ناشئ في العديد من السياقات، من النطاق المحلي إلى الوطني وحتى ما يتجاوز ذلك، كما يتضح في جملة أمور من بينها منصة "نمو أفريقيا". والأساس المنطقي لهذا النهج متعدد الجوانب. وبالنسبة للقطاع العام، هناك حاجة إلى زيادة اهتمام قطاع الأعمال في الزراعة وسلاسل القيمة ذات الصلة. ويمكن أن يجلب ذلك رؤوس أموال جديدة إلى المناطق الريفية ويسهم في زيادة الإمدادات من المنتجات وجودتها وتوزيعها في السوق. ويولد عوائد مالية واقتصادية واجتماعية إيجابية. ويمكن أن يضمن نهج شراكات بين القطاعين العام والخاص أن تؤدي استثمارات قطاع الأعمال بالفعل إلى تحقيق فوائد إيجابية وأن تتماشى مع المبادئ الناشئة للاستثمار المسؤول في الزراعة، الذي يتطلب حوافز وضمانات واضحة. وبالنسبة لقطاع الأعمال، فإن الأساس المنطقي للشراكة مع القطاع العام يتمثل في توافر الظروف المواتية للعمل بكفاءة وبطريقة مربحة. كما تتزايد أهمية الشراكات داخل القطاع الخاص بين المزارعين وشركات الأعمال الكبيرة. أما بالنسبة للشركات العاملة في مجال تجهيز المنتجات الزراعية وتسويقها، فإن الأساس المنطقي يتمثل في أن تكون هناك قاعدة إمدادات مستقرة وقادرة فضلا عن سوق محتمل كبير لمنتجاتها. وبالنسبة للمزارعين، فإن الأساس المنطقي هو وجود منافذ مستقرة للبيع والحصول على التمويل والتكنولوجيا والمعرفة وفرص العمل.

الآثار بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام 2015

تشدد المصادر الرئيسية المشاركة في النقاش المتعلق بما بعد عام 2015 على دور الزراعة في الأمن الغذائي والتغذية، وتشير إلى أهداف محتملة. وبموجب هدف مقترح في هذا المجال، على سبيل المثال، يشير تقرير الفريق الرفيع المستوى¹⁵ إلى أهداف لنمو الإنتاجية الزراعية، مع التركيز على الإنتاجية والري لأصحاب الحيازات الصغيرة، واعتماد ممارسات مستدامة، والحد من خسائر ما بعد الحصاد وإهدار الأغذية. ويشير التقرير أيضا إلى أهداف لكفاءة استخدام المياه والطاقة في الزراعة، والحد من الإعانات الزراعية تحت أهداف أخرى.¹⁶ وتقتصر شبكة الحلول الإنمائية المستدامة هدفا بشأن "تحسين نظم الزراعة وزيادة الازدهار الريفي"، وأهداف لزيادة الغلة وكفاءة المياه، ومغذيات التربة، واستخدام الطاقة والنظم الغذائية المغذية، والحد من خسائر الأغذية وإهدارها، ووقف تحويل الغابات والأراضي الرطبة، وتعزيز استدامة نظام المزارع وقدرتها على التكيف، والوصول الريفي الشامل إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية. وتشير الشبكة أيضا إلى أهداف بشأن خفض الانبعاثات والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في الزراعة تحت أهداف أخرى. ويقترح الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مضاعفة الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نموا، ووقف وعكس اتجاه الزيادة في الانبعاثات وإزالة الغابات المرتبطة بالزراعة، والحد من خسائر الأغذية وإهدارها، تحت هدف بشأن التغذية الجيدة من خلال نظم غذائية زراعية مستدامة. وتوصي الشبكة أيضا بهدف بشأن حصول النساء بشكل كامل ومنصف على الممتلكات (بما في ذلك الأراضي) تحت هدف آخر.¹⁷

وتؤكد المقترحات الواردة أعلاه على دور الزراعة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، وتقر أيضا بأن هناك حاجة إلى أن تسهم في تحقيق أهداف في مجالات أخرى. وهذه المقترحات ماثلة عند اختيار الأهداف التي تجمع التقدم في الإنتاجية والاستدامة، والحد من الانبعاثات، والأثر على الأمن الغذائي والتغذية. وتجدر الإشارة إلى نقطتين رئيسيتين هنا. والنقطة الأولى هي أن الزراعة بشكل عام، والمزارع الأسرية الصغيرة على وجه الخصوص، ينبغي أن تكون مجال التركيز الواضح لهدف محتمل يتصل بالأمن الغذائي والتغذية. والنقطة الثانية هي أن الزراعة لا ينبغي أن تدخل الخطة من خلال التركيز على الإنتاجية فحسب، بل أيضا من خلال خطة أوسع نطاقا للاستدامة والقدرة على التكيف.¹⁸

وفي المقترحات الحالية، جرى التركيز بشكل بسيط على عناصر بيئة مواتية لهذا القطاع ولقدرة المشغلين في القطاع على الاستثمار. وقد تكون العديد من هذه العناصر، وخاصة تلك المتعلقة بدور القطاع الخاص، مثل التمويل الريفي أو خدمات الإرشاد، خارج نطاق خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015. ومع ذلك، يمكن لهذه الخطة أن تلهم التقدم على الصعيد القطري، وأن تسهل التقدم من خلال الشراكة العالمية من أجل التنمية. وكحد أدنى، ينبغي أن يكون هناك تركيز على الريف و/أو الزراعة عند تصميم الأهداف، في الحالات التي ستكون فيها حاجة إلى كل من الاستثمار العام والخاص. وفي مجالات الأهداف المحورية للنقاش (على سبيل المثال الطاقة والبنية التحتية والتسيير) التي تؤثر بشكل كبير على البيئة المواتية للاستثمار، وعلاوة على ذلك، بما أن زيادة الإنتاجية الزراعية والاستدامة ستعتمدان جزئيا على التعاون في مجال البحث

15 تقرير الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة عن خطة التنمية لما بعد عام 2013. 2015.

16 الفريق الرفيع المستوى (2013) شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحول الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة. تقرير الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة عن خطة التنمية لما بعد عام 2015. انظر www.post2015hip.org/the-report.

17 الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (2013). الاستدامة المؤسسية وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. انظر www.unglobalcompact.org/docs/news_events/9.1_news_archives/2013_06_18/UNGCP2015_Report.pdf.

18 نقل الصندوق وغيره من أعضاء فريق الدعم التقني للأمم المتحدة ذلك إلى علم الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة في موجز عن الزراعة المستدامة.



©IFAD/Marco Salustro

والتطوير ونقل التكنولوجيا والتجارة. فينبغي أيضا نقل هذا التركيز إلى مرحلة تصميم الأهداف المتعلقة بإقامة شراكة عالمية حيوية من أجل التنمية. وأخيرا، فإن التعاون الدولي في وضع معايير للاستثمار المسؤول والمستدام يعد من المجالات الرئيسية التي يمكن أن يؤثر فيها تنفيذ الإطار الجديد على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ودورها في الأمن الغذائي والتغذية في العالم. وفي هذا الصدد، من المشجع أن المشاركين في المشاورة العالمية رفيعة المستوى بشأن الجوع والأمن الغذائي والتغذية في خطة التنمية لما بعد عام 2015 دعوا إلى "نوع جديد من الشراكات المستنيرة والقائمة على المبادئ" يكون فيها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة - النساء والرجال على حد سواء - في مركزها.¹⁹ وينبغي أن تحفز هذه الدعوة مناقشة مبكرة بشأن طرائق تنفيذ الخطة الجديدة، بهدف تعزيز التقدم الجماعي في مجال رئيسي من التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية العالمية في السنوات المقبلة.

19 المشاورة الرفيعة المستوى بشأن الجوع والأمن الغذائي والتغذية في إطار التنمية لما بعد عام 2015، مدريد، 4 أبريل/نيسان 2013، التقرير التجميعي للرؤساء المشاركين والمشاركين في القيادة.



الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية

Via Paolo di Dono, 44
Rome, Italy 00142

رقم الهاتف: +39-06 54591

رقم الفاكس: +39 06 5043463

البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org

www.ifad.org

www.ruralpovertyportal.org

ifad-un.blogspot.com

instagram.com/ifadnews

www.facebook.com/ifad

www.twitter.com/ifadnews

www.youtube.com/user/ifadTV